الأمم المتحدة

A/C.4/72/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
9 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد السيد راميريس كارينيو ..... (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

ثم: السيدة أوزغور (نائبة الرئيس) ..... (تركيا)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-19218X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (A/72/357/Rev.1)

١ - **السيد زيريهون** (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية): عرَض تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/72/357/Rev.1)، فقال إن البعثات السياسية الخاصة لا تزال تواجه تحديات في تنفيذ ولاياتها على نحو آمِن وفعال، حيث تؤدي مهمتها في بيئات سريعة التطور تتسم بالرِّيبة والتقلُّب. فالنزاعات الحديثة بالغة التنوع وتنطوي على تنافُس على مؤسسات الدولة والموارد الطبيعية والأرض. وإضفاء الطابع الإقليمي على النزاعات يضيف مستويات من التعقيد أمام الجهود الرامية إلى تسويتها، وقد شهدت بعض النزاعات تصاعُدا في الخطابات السياسية والعناصر الفاعلة، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، التي ترفض المفهوم الحديث للدولة.

٢ - وأضاف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة أنجزت، في ظل تلك الظروف، مجموعة متنوعة من المهام في مجالي السلام والأمن. فعلى المستويين الوطني والإقليمي، نهضت البعثات بعمليات الانتقال السياسي؛ ودعمت الحكم الرشيد؛ وعززت المؤسسات؛ وشجعت العمليات الديمقراطية؛ وابتكرت تدابير وقائية فعالة. وتَرِد في تقرير الأمين العام تفاصيل مجموعة متنوعة من التطورات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، من انتهاء الولاية الأولية في كولومبيا، وإنشاء بعثة متابعة للتحقُّق، إلى توسيع نطاق ولايات عدة أفرقة خبراء، وإجراء تقييمات وتعديلات استراتيجية في بعثتَيْ ليبيا والصومال. وتناول التقرير أيضا القضايا المتعلقة بالسياسات الناشئة عن الاتجاهات السائدة في الولايات والبيئات التشغيلية للبعثات السياسية الخاصة أو التي تجعلها تلك الاتجاهاتُ والبيئات أكثر إلحاحا. وتتمثل إحدى القضايا في فعالية البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وقد دعا الأمين العام إلى إعادة توجيه أعمال المنظمة لتدور حول خطة عالمية، وهو ما أدى إلى ضخّ طاقة متجددة في الجهود الرامية إلى تعزيز دور منع نشوب النزاعات الذي تضطلع به الأمم المتحدة، على نحو ما ورد تصوُّره في القرارين المتعلقين بالحفاظ على السلام اللذين يدعوان إلى التركيز على منع نشوب النزاعات وتصاعُدها واستمرارها وتجدُّدها.

٣ - ومضى قائلا إن البعثات السياسية الخاصة تشكِّل عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز أعمال المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات. ويشكل إدماج طائفة من التخصصات، منها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وبناء القدرات المؤسسية، في أعمال البعثات السياسية الخاصة مثالا قويا على عمل المنظمة بوصفها كيانا واحدا في دعم منع نشوبها. وتمثل البحوث التي تجريها أفرقة الخبراء مصدرا قيما للمعلومات لمجلس الأمن، وتؤكد كون نُظم الجزاءات أداة رئيسية من أدوات المنع. وتوفر توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعنيّ بعمليات السلام وفريق الخبراء الاستشاري المعنيّ باستعراض هيكل بناء السلام برنامج عمل مفصل لزيادة فعالية البعثات السياسية الخاصة. وفي الوقت نفسه، وفَّر إعلان الأمين العام عن إحداث طفرة في الدبلوماسية الوقائية وإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معنيّ بالوساطة زخما جديدا.

٤ - واستطرد قائلا إن المجال الثاني المهم من مجالات السياسات هو الشراكات بين البعثات السياسية الخاصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد حان الوقت لتعزيز هذه الشراكات وكفالة التعاون الوثيق بشأن الإنذار المبكر والتحليل والدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات على أساس مبادئ الشفافية والمساءلة المتبادلة والميزة النسبية. وأُحرز تقدُّم كبير في العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتعاون، استرشادا بما قرره مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتعزز التعاون أيضا مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية. وأحرزت المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تقدُّما كذلك في بناء علاقات تشغيلية مع نظرائها.

٥ - وتابع قائلا إن مجال التركيز الثالث في التقرير هو البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، حيث تكلَّلت الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية لنشر مزيد من الأفراد ذوي الخبرة في المسائل الجنسانية في البعثات السياسية الخاصة بالنجاح الكبير، ما لم تكن قد اكتملت. وكان أثر ذلك على أعمال البعثات ملموسا، حيث ظهر في شكل اتباع نهج مصنَّف جنسانيا في تخطيط أعمال تنفيذ ولايات البعثات السياسية الخاصة وتأديتها ورصدها. وستواصل الإدارة دعم البعثات بحيث تعزِّز دور المرأة في جهود الوساطة وصنع السلام، ومشاركتها السياسية. وقدمت الإدارة، بوصفها الجهة المنسِّقة للمساعدة الانتخابية، الدعم للعمليات الانتخابية، بوسائل منها البعثات السياسية الخاصة التي ترمي إلى تحقيق الأهداف من المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل المتمثلة في زيادة تعزيز الهيئات الانتخابية والتصدي للتحديات التي تواجه مصداقية العمليات الانتخابية، وهي ركائز أساسية للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات.

٦ - وواصل كلامه قائلا إن التقرير يتناول أيضا الجهود الرامية إلى تحسين التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين في البعثات السياسية

الخاصة، وتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تنفيذ ولايات البعثات. وقد بذلت الأمانة العامة جهودا لضمان أن تمثِّل البعثات أعضاء الأمم المتحدة تمثيلا واسع النطاق. وأُحرِز بعض التقدم في تحسين تمثيل المرأة في البعثات السياسية الخاصة، ولكن ثمة حاجة إلى تسريع وتيرته إذا كان لأهداف الأمين العام في مجال التكافؤ بين الجنسين أن تتحقق. ويتناول التقرير أيضا التحديات المتعلقة بالسلامة والأمن التي تواجهها البعثات السياسية الخاصة، ويُبرِز بعض العوائق التي تحول دون تنفيذ البعثات ولاياتها في البيئات الصعبة من الناحية الأمنية. وقد تكشفت التهديدات الأمنية التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٧ بقتل عضوين من أعضاء فريق الخبراء المعنيّ بجمهورية الكونغو الديمقراطية، علاوةً على أربعة مواطنين كونغوليين كانوا يرافقونهما في بحثهما في مجالات الاتجار بالأسلحة، وأنشطة الجماعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان.

٧ - وختم بيانه قائلا إن الهيئات الإدارية ستنظر في مقترحات الإصلاح التي طرحها الأمين العام في الأشهر الأخيرة. وبينما تتداول الدول الأعضاء، ستواصل البعثات السياسية الخاصة أداء دور حاسم في مجموعة أدوات الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن. ولذلك، من الضروري للغاية الحفاظ على التركيز الشديد على البعثات السياسية الخاصة والظروف اللازمة لنجاحها، ومنها الدعم والعلاقات ونقاط الدخول في الميدان السياسي على الصعيدين الدولي والإقليمي. وستواصل الإدارة العمل عن كثب مع اللجنة لتقييم الإنجازات والتحديات والتماس المشورة بشأن سُبل المضيّ قُدما.

٨ - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني)، أشاد ببسالة أولئك الذين يعملون في البعثات السياسية الخاصة وتفانيهم وتضحياتهم، فقال إن الهجوم المتطرف الذي أودى بحياة أكثر من ٢٠ شخصا في مقديشو في عطلة نهاية الأسبوع السابق، ويأتي بعد أسبوعين فقط من تفجير شاحنة قُتل على أثره أكثر من ٣٥٠ شخصا، هو رسالة تذكير واضحة بالطبيعة المتقلبة للبيئة التي تعمل فيها البعثات.

٩ - وأضاف قائلا إن إدارة الدعم الميداني تعمل عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية في دعم البعثات السياسية الخاصة فيما تقدمه من طائفة واسعة من الاستجابات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن. ولئن كانت البعثات تختلف من حيث حجمها ونطاقها والاحتياجات المحددة الخاصة بكلٍّ منها، فإنها تستفيد استفادةً متساويةً من إطار الدعم الذي تقدمه إدارة الدعم الميداني إلى جميع البعثات الميدانية. وعادةً ما يكون حجم البعثات السياسية الخاصة أقل كثيرا من حجم بعثات حفظ السلام، ويكون هيكلا دعمها الإداري واللوجستي أصغر حجما، لكن يتكرر نشرها في بيئات نائية كثيرا ما تكون غير آمنة مع ما يُصاحب ذلك من تعقيدات فريدة من نوعها في الدعم وإدارة سلسلة الإمداد.

١٠ - ومضى يقول إن إدارة الدعم الميداني قد أيَّدت، على مدى السنة الماضية، إغلاق بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا والاستعاضة عنها ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا المنشأة حديثا، التي تُوَسِّع نطاق وجودها في جميع أنحاء البلد لتلبية مقتضيات ولايتها الإضافية المتمثلة في رصد وقف إطلاق النار بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة. وفي ليبيا، تقدم الإدارة دعما مخصصا إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتعيد الوجود الدولي إلى البلد، وتُعِد للتوسع الجغرافي في عملياتها. ويُستحدث حاليا مفهوم مبتكر لدعم تناوُب عدد أساسي من الموظفين الدوليين في تونس مع حصولهم على الدعم عن بُعد من مكتب الدعم الإداري، وهو ما يوفر دروسا قيِّمة للبعثات السياسية الخاصة التي سوف تنشأ مستقبلا. وتؤيد إدارة الدعم الميداني أيضا إدارة الشؤون السياسية في التخطيط لبعثات جديدة أو توسيع القائم منها في بوروندي والجمهورية العربية السورية واليمن وفي تقييم البعثتين القائمتين في أفغانستان والعراق، وكذلك في تحديد فرص الشراكة مع المنظمات الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

١١ - وتابع قائلا إن هدف إدارة الدعم الميداني لا يزال تقديم الدعم السريع والكفء والفعال والمسؤول للبعثات الميدانية، ومنها البعثات السياسية الخاصة، من خلال التركيز على إدارة سلاسل الإمداد، والإدارة البيئية، والتكنولوجيا والابتكار، والتدابير الرامية إلى مكافحة سوء السلوك، وإصلاح العمليات التجارية ذي التوجه الميداني في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أحرزت الإدارة بعض التقدم على جميع تلك الجبهات عن طريق وضع مجموعة من مؤشرات أداء دعم البعثات الخاصة بالبعثات السياسية تحديدا. وعلاوةً على ذلك، تفيد الدراسة الاستقصائية العالمية للمستفيدين من الإدارة في قياس جودة الدعم الذي تقدمه وسرعة استجابته. وفي أحدث نسخة من الدراسة الاستقصائية، أعرب ٧١ في المائة من المجيبين في جميع البعثات الميدانية عن رضاهم العام في حين كانت نسبتهم ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٦. واستدرك قائلا إن الدراسة الاستقصائية سلطت الضوء أيضا على مجالات مثل العمليات التجارية التي يجب تركيز الجهود فيها. وستحظى تلك الجهود بمزيد من الأهمية في ظل خطة الأمين العام للإصلاح الإداري. فقد أوضح الأمين العام أن الأمم المتحدة يجب أن تصبح منظمة تركز على العمل الميداني من خلال ثلاثة تحولات جوهرية، هي: تنفيذ تحسينات في عمليتي التخطيط والميزنة؛ وتفويض المزيد من السلطة إلى المديرين؛ وتعديل

هيكلي الإدارة والدعم. ومن شأن تلك التدابير أن تحقق التمكين في الميدان؛ وتُوائِم بين المساءلة والسلطة والموارد؛ وتعالج الازدواجية والتجزُّؤ في المقر، ومن ثَم تُمكِّن البعثات السياسية الخاصة من أن تنجز الولايات المنوطة بها، وأن تكون أكثر قابليةً للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

١٢ - وختم بيانه قائلا إن هناك مقترحات كثيرة في مبادرة الإصلاح الإداري تتصل بالبعثات السياسية الخاصة، منها إنشاء باب مستقلّ في الميزانية للبعثات السياسية الخاصة، وزيادة العتبة المالية للنفقات غير المتوقعة والاستثنائية. وينبغي أن تُمكِّن هذه التغييرات الأمانة العامة من تحسين دَعْم البعثات السياسية الخاصة خلال المراحل الأولى الحاسمة من الانتشار، وينبغي أن تحسِّن عرض الاحتياجات السنوية لتلك البعثات على الجمعية العامة. ومن شأن تنفيذ الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام أن يُمكن المنظمة والبعثات السياسية الخاصة من التصدي للتحديات الراهنة على نحو أكثر فعالية ومن التأهب للتحديات المستقبلية.

١٣ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأمين العام أوضح في تقريره أنه جعل، منذ توليه منصبه، منع نشوء الأزمات موضوعا أساسيا مشتركا في أعمال جميع كيانات المنظمة. وأشار الأمين العام أيضا إلى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية غالبا ما تكون في وضع أفضل للكشف عن الأزمات المحتملة في وقت مبكر وإبلاغ الأمم المتحدة وفقا لذلك. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرغب في معرفة ما إذا كانت الأمم المتحدة تستخدم آليات رصد أخرى للكشف عن الأزمات قبل أن تندلع وكيفية تدخُّل المنظمة. ويتساءل الوفد أيضا عن أنشطة البعثات السياسية الخاصة التي تستهلك معظم الميزانية.

١٤ - **السيد الحلفاوي** (المغرب): قال إن القرارين التوأمين التاريخيين المتعلقين بالحفاظ على السلام الصادرين في عام ٢٠١٦، وهما قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠، يأتيان نتيجةً لاستعراض هيكل بناء السلام. واستدرك قائلا إن لجنة بناء السلام لم يَرِد لها أي ذِكر في تقرير الأمين العام، حتى في سياق بوروندي وغينيا-بيساو، حيث تُعقَد الاجتماعات القُطرية المخصصة بالفعل. وتساءل عما إذا كان هذا الإغفال متعمَّدا أو ما إذا كان هناك غياب تام لأي تفاعل بين الممثل الخاص للأمين العام المذكور في تقرير ولجنة بناء السلام.

١٥ - ومضى يقول إن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا سيعمل، كما تفيد التقارير، مع الشركاء الإقليميين من أجل استعراض استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمكافحة خطر جيش الرب للمقاومة بعد أن خلَّف انسحاب القوات الأوغندية من الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى فراغا أمنيا. وسيكون من المفيد معرفة ما إذا كان يمكن للمكتب أن يتصرف تصرفا استباقيا للحيلولة دون حدوث الفراغ الأمني، وما إذا كانت هناك أي خطط لإيجاد بلد آخر مساهِم بقوات لتلك البعثة تحديدا. وعلاوةً على ذلك، سيكون من المفيد معرفة مستوى مشاركة المكتب في مبادرة الوساطة الأفريقية.

١٦ - **السيد مينديس غراتيرول** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه سيكون من المثير للاهتمام معرفة أكثر الصعوبات شيوعا في العلاقات القائمة بين البعثات السياسية الخاصة في الميدان والحكومات المضيفة، وكيفية التغلب عليها.

١٧ - **السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا): طلبت مزيدا من المعلومات عن إنشاء باب مستقل في الميزانية للبعثات السياسية الخاصة والخطط المستقبلية لتلك البعثات في ضوء عددها الكبير.

١٨ - **السيد زيريهون** (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية): قال إن الحصر السابق يفيد أن هناك ٣٥ بعثة سياسية خاصة، منها المكاتب الإقليمية، ومنها البعثات الميدانية، ومنها مكاتب المبعوثين الخاصين ولجان الجزاءات. وقد طلب إنشاءَ المكتب الإقليمي الذي افتُتح في الآونة الأخيرة، وهو مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الدولُ التسعُ الأعضاءُ في المنظمة الإقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في رسالة موجهة إلى الأمين العام. وتتمثل المهمة الرئيسية للبعثات السياسية الخاصة في بذل المساعي الحميدة والعمل مع النظراء الإقليميين من أجل دعم الجهود الإقليمية وإضافة قِيمة لها. وثمة ركيزتان محددتان للوقاية، هما الإنذار المبكر والتحرك المبكر. ويمكن للحكومات أن تلتمس المساعدة من وجود الأمم المتحدة القُطري ذي الصلة إزاء طائفة واسعة من القضايا، ويمكنها أيضا الحث على مشاركة الأمم المتحدة بغرض محدد هو الحصول على الدعم والخبرة التقنيين عندما تكون الحكومات مشارِكة في الوساطة. والمؤسسات الوطنية والعناصر الفاعلة من الأحزاب السياسية إلى المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية تثير أيضا قضايا مع البعثات السياسية الخاصة، وتطلب مشاركة الأمم المتحدة.

١٩ - وتطرَّق إلى قضية جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقال إن الأمين العام أعرب عن أسفه إزاء القرار السيادي الصادر عن حكومة أوغندا بسحب قواتها، ولكن شركاء آخرين اتخذوا قرارات مماثلة. ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا هو جهة تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة ومشاركتها فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، ويعمل المكتب عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنسيق الجهود المبذولة في المنطقة

وخارجها. وتبعا لنوع البعثة السياسية الخاصة والظروف التي تُنشَر فيها، توجد في بعض البلدان عملية سلام ترعاها الأمم المتحدة، ولكن لا تزال المحاولات تُبذَل، في بلدان أخرى، لجمع الأطراف معا. ويُنظَر عموما إلى دور البعثات على أنه دور داعم ويشكل قيمة مضافة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل إدارة الشؤون السياسية مع بعثة الأمم المتحدة على البعد الإقليمي للنزاع، كما تتعاون مع الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرتها بشأن تسوية النزاع الدائر في ذلك البلد.

٢٠ - ومضى يقول إنه لا يستطيع تفسير إغفال الإشارة إلى لجنة بناء السلام، لكن إدارة الشؤون السياسية تعمل بالفعل عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام، ويقدم الممثلون الخاصون التابعون للإدارة تقاريرهم بشكل روتيني إلى اللجنة. وقد نالت شراكة الترابط بين مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام والإدارة تقدير البلدان المتضررة من النزاعات. وثمة فكرة في مقترح إعادة الهيكلة الجديد الذي طرحه الأمين تدور حول الجمع بين مكتب دعم بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية.

٢١ - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): قال إن ميزانية البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٦ قد تحددت بمبلغ ٥٦١ مليون دولار، أُنفق منها ٣١٧ مليون دولار على تكاليف الموظفين المدنيين و ٢١٤،٩ مليون دولار على التكاليف التشغيلية. وتشمل التكاليف التشغيلية، بوصفها ثاني أكبر مسبِّب للتكلفة، الإنفاق على السلامة والأمن. وهناك حاجة لوحدات الحراسة لأن البعثات السياسية الخاصة كثيرا ما تُنشر في مناطق متقلِّبة، بل أكثر تقلُّبا من مناطق عمليات حفظ السلام. وتشكل خدمات الطيران إحدى التكاليف التشغيلية الرئيسية نظرا إلى الحاجة إلى التحرك السريع والعاجل في الأماكن التي يتعذر فيها ذلك بالوسائل التجارية. وثمة مسبِّب تكلفة مهم آخر يندرج تحت بند التكاليف التشغيلية هو التكاليف المتعلقة بالحفاظ على الأرواح من خلال توفير المولدات والمياه والتصحاح والرعاية الصحية في الأماكن التي تقتصر حركة الموظفين فيها على المناطق الخضراء حيث تكون أماكن السكن والخدمات محدودة.

٢٢ - واستطرد قائلا إن من ضمن التحديات التي تواجهها البعثات السياسية الخاصة نشرها أحيانا في بلدان دون إبرام اتفاق بشأنها؛ والصعوبات المتعلقة بإدارة العلاقات بين وحدات الحراسة والأجهزة الأمنية المحلية، وخاصة في البلدان التي لم يتطور فيها الوضع الأمني المحلي تطوُّرا تاما؛ والقضايا المتعلقة بالإعفاءات الضريبية الممنوحة للمتعاقدين الذين يوفرون الأغذية والإمدادات الأخرى، بسبب عدم وعي الأفراد في أماكن العمل وعيا تاما دائما باتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٢٣ - ومضى يقول إن جميع البعثات السياسية الخاصة تندرج تحت مظروف التمويل في الباب ٣ من الميزانية العادية الذي يغطي الشؤون السياسية بوجه عام على الرغم من النظر في أمر البعثات على نحو مستقل عن بقية الميزانية. وقد اقترح عرض جميع ميزانيات البعثات السياسية الخاصة في فرع مستقل من الميزانية العادية للنظر فيها في الوقت نفسه ضمن الميزانية العادية. لكن يُنظر في ميزانية البعثات السياسية الخاصة سنويا لأنه من المستحيل عمليا التنبؤ باحتياجاتها قبل أن تنشأ بسنتين. وبناءً على ذلك، اقترح الأمين العام التحول إلى ميزانية سنوية عادية بدلا من ميزانية السنتين. وعلى هذا النحو، يضمن المقترح مجالَيْ إصلاح رئيسيين: جعْل الميزانية سنوية، وتخصيص باب خاص فيها للبعثات السياسية الخاصة. ودعا الوفود إلى قراءة الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من الوثيقة A/72/492/Add.1، اللتين توجزان التغييرات المقترحة في الميزانية.

٢٤ - **السيد الحلفاوي** (المغرب): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة، وترحب باعتماد القرارين التوأمين التاريخيين المتعلقين بالحفاظ على السلام، وهما: قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). ويجب احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، في ظل كون الأمم المتحدة الضامنَ الرئيسي لصون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاقها. وينبغي أن تحترم أيضا مبادئ الحياد، وموافقة الأطراف، وتولِّي زمام أمور البلد على المستوى الوطني، والمسؤولية الوطنية. ويجب أن تكون للبعثات الميدانية ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، تصاغ استنادا إلى تقييمات موضوعية، ولا تُحدَّد على عجل دون أساس سياسي أو موارد كافية. ذلك أن التخطيط المتكامل والنُّهج المتسقة التي تربط بين صياغة السياسات وتنفيذها على أرض الواقع عاملان ضروريان للغاية لتحقيق النجاح. وينبغي للأمين العام إيلاء مزيد من الاعتبار للشفافية، والتمثيل الجغرافي المتوازن، وتمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا، وبخاصة توليهن مناصب الممثلات والمبعوثات الخاصات، وفي عضوية أفرقة الخبراء المعنيّة بالجزاءات. وينبغي تجسيد الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالتمثيل والتوازن الإقليميين.

٢٥ - ومضى قائلا إن توافُق الآراء بشأن البعثات السياسية الخاصة يكتسي أهمية حيوية، وينبغي ألَّا ينفِّذ إلا المسائل التي نالت موافقة الدول الأعضاء مجتمعةً. وما زالت الجمعية العامة أكثر الهيئات

تمثيلا بما يؤهِّلها لمناقشة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وهو أمر له أهمية خاصة في سياق الإصلاح الجاري. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمين العام أن يعقد جلسة تحاوُر لمعالجة هذه البواعث الرئيسية للقلق من قبيل أثر الإصلاحات المقترحة على البعثات الميدانية؛ والسلامة والأمن؛ والمكاتب الإقليمية؛ ووحدات الحراسة؛ وإجراءات إسناد الولايات إلى البعثات السياسية الخاصة. وينبغي أيضا إدراج النقاط الرئيسية التي تتناولها جلسة التحاور في التقرير التالي للأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال. ومن أجل تعزيز الكفاءة والشفافية فيما يتعلق بالميزانية، يجب استخدام المعايير والمنهجية والآليات نفسها المستخدمة في تمويل عمليات حفظ السلام في تمويل البعثات السياسية الخاصة التي ينبغي أن يُخصَّص لها حساب مستقل جديد. ومن ثَم، تؤيد الحركة توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المتعلقة بترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها.

٢٦ - **السيد بيغتش** (تركيا): تكلم أيضا باسم أستراليا وإندونيسيا وجمهورية كوريا والمكسيك، فقال إن التهديدات غير المتناظرة المحدقة بالسلام والأمن الدوليين، إلى جانب الأزمات المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها تشكل تهديدا عالميا للتنمية المستدامة. وإجراءات الأمم المتحدة ذات التوجه الميداني الفعالة من حيث استخدام الموارد ضرورية لزيادة نجاح المنظمة بوجه عام والحفاظ على أهميتها مع تطور طبيعة النزاعات. والبعثات السياسية الخاصة أداة حيوية في هذا الصدد، ويلزم أن تكون أفضل من حيث تأهُّبها وتجهيزها ونشرها في الوقت المناسب لضمان تنفيذ الولايات. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تعزيز التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ومع البلدان المضيفة. وقد وفر قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ للمنظمة التوجيهات اللازمة للحفاظ على السلام، الذي يشكل إحدى المهام التي تنطوي عليها الولايات ويجب الاضطلاع بها جماعيا مع تحمل الحكومات والسلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة. وينبغي أن يتواصل عقد المشاورات بشأن تنفيذ مفهوم الحفاظ على السلام.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه سيكون من الحيوي، مع تحول البعثات من بعثات حفظ سلام إلى بعثات سياسية أو بعثات سياسية خاصة، أن يُوفَر لسلسلة السلام برمتها ما يكفي من الموارد المادية والمالية والسياسية. وتتطلب هذه المسائل مزيدا من المناقشة والدعم، في محافل منها اللجنة الخامسة. وينبغي أن يُنظَر إلى مبادرات الإصلاح الأخرى التي أطلقها الأمين العام، بما في ذلك الإصلاح الإداري، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ودعوته إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية الوقائية، باعتبارها مصادر لعملية عامة شاملة، حيث إنها مبادرات مترابطة.

٢٨ - ومضى قائلا إن توقعات المجتمع الدولي، ومن ثَم توقعات الأمم المتحدة، قد بلغت مستوى غير مسبوق في ضوء النزاعات المسلحة المتعددة الدائرة حاليا. وتشكل البعثات السياسية الخاصة عنصرا رئيسيا من عناصر الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل الحفاظ على السلام. وتعزيز التنسيق وجلسات التحاور مع الدول الأعضاء أمران أساسيان لتحسين ما تقدمه تلك البعثات من إسهامات. وينبغي أن تأخذ مشاركة الأمم المتحدة في الاعتبار جميع جوانب النزاع، ولا سيما سلامة أفراد المنظمة وأمنهم، وحماية المدنيين، ودور النساء والشباب، والشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد باتت لجنة بناء السلام، بفضل برامجها ومشاريعها الموسعة التي يموِّلها صندوق بناء السلام، قادرةً على الاضطلاع بدورها بمزيد الفاعلية بوصفها الجسر الواصل بين جميع أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها ومرافقها والداعية إلى اجتماعاتها.

٢٩ - **السيد بونسر** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون أكثر من نصف فقراء العالم يعيشون في بلدان تعاني من ارتفاع مستويات العنف. ومن ثَم، ينبغي أن يكون منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام على رأس أولويات الأمم المتحدة. والحيلولة دون انزلاق البلدان إلى دوامات النزاع من شأنها أن تقي من تكبُّد خسائر هائلة في الأرواح البشرية وأن تحافظ على المكاسب الاقتصادية والإنمائية البالغة الأهمية. ومنع نشوب النزاعات هو السبب التي أُنشِئت الأمم المتحدة من أجله ويشكل مسؤولية جماعية. وفي ضوء ذلك، تجسد البعثات السياسية الخاصة، سواء المنشورة في البيئات الوقائية أو المضطلعة بمهمة الإشراف على عمليات الانتقال السياسي، أرفع درجات التعبير العملي عن الجهود السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان. وهي أداة فعالة بتكلفة منخفضة نسبيا. ودور تلك البعثات بالغ الأهمية بصفة خاصة في الانتقال من مهمة بعثات حفظ السلام، حيث يوجد باستمرار خطر داهم يتمثل في الانتكاس.

٣٠ - ومضى يقول إنه مع اقتراب العمليات الانتقالية في ليبريا ودارفور وهايتي، يمكن أن تكون تجربة سيراليون تجربة استرشادية. وقد قدمت سلسلة من البعثات السياسية الخاصة التي يتضاءل حجمها شيئا فشيئا الدعم الحيوي للقدرات الوطنية في مجال بناء السلام على مدى تسع سنوات مقابل جزء ضئيل من تكلفة بعثات حفظ السلام التي سبقتها. وكذلك، عند تقييم مخاطر النزاع وتصميم الاستجابات،

ينبغي للأمم المتحدة أن تنشر طائفة من العمليات، منها البعثات السياسية الخاصة، التي ينبغي أن تكون مصممة تصميما دقيقا يلائم كل سياق قُطري على حدة.

٣١ - وتابع قائلا إنه ينبغي للجنة بناء السلام، تمشيا مع القرارين الأخيرين المتعلقين بالحفاظ على السلام، أن تدعم وضع ولايات للبعثات السياسية الخاصة، ولا سيما دورها في السياقات الانتقالية. وينبغي أن تكفل تلك الولايات وضع تحديات بناء السلام الأطول أجلا، بما فيها تحقيق التكافؤ بين الجنسين، في الاعتبار في المراحل المبكرة من التصميم. وينبغي للجنة بناء السلام أن تساعد أيضا في تسهيل إقامة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل التصدي لتلك التحديات على نحو متسق. وتوفير الموارد الكافية للبعثات السياسية الخاصة شرط مسبق لتحقيق فعاليتها. وسيكون من المهم أيضا توفير التمويل الكافي لعناصر بناء السلام بها.

٣٢ - **السيدة كريسنامورتي** (إندونيسيا): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقالت إن البعثات السياسية الخاصة أدوات بالغة الأهمية في سياق التحديات المعقدة والسريعة التغير والمتزايدة المطالب التي تواجه الأمن العالمي. وينبغي أن تؤدي الجمعية العامة دورا إشرافيا أكثر تحقيقا لهدفه فيما يتعلق بتلك البعثات، وتؤيد الرابطة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وزيادة أفراد الأمم المتحدة ذوي الخبرة، وتعزيز الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي والمنظور الجنساني ودور المنظمات الإقليمية. ولئن كان إصلاح هيكل المنظمة المتعلق بالسلام والأمن أمرا ذا أهمية، فينبغي أن تدمج تلك العملية في الإصلاحات الأخرى، مثل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإصلاحها الإداري، بغية تذليل العقلية الانعزالية المستمرة داخل المنظمة. وعلى البلد المضيف المسؤولية الرئيسية عن النهوض بمبادرات بناء السلام الوطنية به، ومن المهم للغاية أن تُبنى قدرات مؤسسات الدولة حتى يستطيع جميع أصحاب المصلحة المشروعين على الصعيد الوطني أن يساهموا مساهمة مجدية في صياغة رؤية وطنية مشتركة. واستدركت قائلة إن بذل منظومة الأمم المتحدة برمتها جهودا متواصلة ومنسقة أمر حيوي أيضا، علاوةً على الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك الشراكات مع أصحاب المصلحة من خارج الأمم المتحدة.

٣٣ - ومضت قائلة إن المشاركة المتساوية للمرأة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزَّأ من جميع مراحل عملية السلام. وأعربت عن ترحيبها بفرقة العمل المعنية بالتكافؤ والمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة المنشأة حديثا بوصفها تشكل إضافةً إلى تلك الجهود، التي ينبغي أن تشمل تعيين مزيد من النساء في المناصب القيادية العليا في المنظمة، ولا سيما توليهن مناصب الممثلات والمبعوثات الخاصات والعضوات في أفرقة الأمم المتحدة القُطرية. وتابعت قائلة إن بناء القدرات القوي والدعم المالي الكافي ضروريان لجميع الأنشطة التي تتألف منها سلسلة السلام؛ وعلاوةً على ذلك، سيكون من الحكمة استكشاف مواءمة الاعتبارات المتعلقة بميزانية البعثات السياسية الخاصة مع الاعتبارات المتعلقة بدورة عمليات حفظ السلام. وينبغي إنشاء حساب خاص ومستقل لتمويل البعثات السياسية الخاصة سنويا. وتؤيد الرابطة الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة وشفافيتها ومساءلتها.

٣٤ - وتكلمت بصفتها الوطنية، فقالت إن إندونيسيا تؤيد الارتقاء بمنظور إعادة بناء السلام عن طريق إعادة تشكيل إدارة الشؤون السياسية لتصبح إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وينبغي أن يقترن التحول الهيكلي بتعزيز الوساطة والوقاية، وكذلك بتقوية إطار المساءلة وتسريع الاستجابة في تقديم الخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المتضررة من النزاعات. ومن المهم أيضا تسخير الخبرات المدنية في التخفيف من حدة النزاعات، ولا سيما من تلك البلدان التي حققت انتقالا ناجحا في مجالات الديمقراطية وبناء السلام والتنمية. فمن شأن الخبرة التي يتمتع بها المدنيون المؤهلون الجاهزون للنشر أن تكون عاملا حاسما في نجاح كلٍّ من خطتي الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة، اللتين ترتبط إحداهما بالأخرى ارتباطا لا ينفصم.

٣٥ - وختمت كلامها قائلة إن التعاون بين بلدان الجنوب، وإن كان يؤدي دورا مهما في التنمية، فإنه أقل وضوحا في مجالي السلام والأمن الدوليين، وقد آن الأوان أن تُولِي الأمم المتحدة اهتماما أكبر للتعاون بين بلدان الجنوب، إلى جانب التعاون الثلاثي، من أجل تعزيز الأنشطة التي تتألف منها سلسلة السلام. وتتيح الترتيبات الثلاثية المقدمة فرصة سانحة لأصحاب المصلحة لتنويع مساعدتهم في البيئات التي لم يسبق لهم الوصول إليها. وتشجع إندونيسيا إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على استكشاف نُهُج جديدة للبعثات السياسية الخاصة.

٣٦ - **السيد كاستانييدا سوالريس** (غواتيمالا): قال إن الخطة الاستراتيجية الجديدة لإدارة الشؤون السياسية للفترة ٢٠١٦ — ٢٠١٩ أداة مهمة لضمان تصميم البعثات السياسية الخاصة تصميما خاصا يلائم الاحتياجات المحددة على أرض الواقع. ومن شأن الولايات المخططة تخطيطا استراتيجيا استنادا إلى السياقات الوطنية والأولويات المحددة أن تتيح للبعثات السياسية الخاصة أن تتطور بمرور

الوقت، مع تصميم المراحل المتعاقبة على أساس النتائج. وينبغي للمنظمة أن تضع سياسات أكثر واقعية تتلاءم مع كل بلد على حدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للإدارة أن تركز على الأهداف الثلاثة الرئيسية المتمثلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام؛ وتعميق الشراكات وتوسيعها داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وضمان كفاءة المنظمة. وينبغي أن يحظى المنع بالأولوية، وهو ما يتطلب تعزيز السياسات وتوفير الموارد الملائمة. ولا غنى عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع لضمان قابلية السلام للاستمرار. ولم تستثمر الدول الأعضاء جهدا كافيا في هذا الصدد، ولم تتدخل الأمم المتحدة في وقت مبكر بما فيه الكفاية في الأزمات التي اندلعت.

٣٧ - وأضاف قائلا إن تقديم الدعم لتنفيذ اتفاقات السلام وللعمليات السياسية الشاملة للجميع بمشاركة النساء والأقليات والفئات الأخرى ولإجراء انتخابات سِلْمية تشرف عليها البلدان المعنية يشكل لَبِنة أساسية لبناء الإحساس بتولِّي جميع أصحاب المصلحة المشاركين في بناء السلام والحفاظ عليه زمام الأمور على المستوى الوطني. وتؤدي البعثات السياسية الخاصة دورا مهما في البحث عن الحفاظ على السلام، الذي ينبغي أن يُفهَم بمعناه الأوسع باعتباره عملية وهدفا في آنٍ واحد. وأعرب عن ترحيب غواتيمالا بالجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة البعثات السياسية الخاصة واتساقها، وتابع قائلا إنها على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل في كلٍّ من اللجنتين الرابعة والخامسة من أجل إحراز تقدم في هذا الصدد.

٣٨ - **السيدة مارتينيك** (الأرجنتين): قالت إن ثمة تزايدا في الدور الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة بوصفها أدوات لتحقيق طائفة واسعة النطاق من ولايات الأمم المتحدة في مجالات تشمل الدبلوماسية الوقائية، ودعم عمليات السلام، والمساعدة في إنشاء آليات قضائية، ورصد تنفيذ نُظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، وبناء السلام. ومن الضروري، لأسباب تتعلق بالشفافية والمساءلة، أن تُشارك الجمعية العامة في جميع مسائل السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، التي يُنشئ معظمها مجلس الأمن.

٣٩ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يؤيد تماما جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح ركيزة السلام والأمن، ويرحب بالتركيز مجددا على الوقاية بوصفها جزءا من الخطاب المتطور المتعلق بالحفاظ على السلام. ويشجع الأمين العام على مواصلة التشاور مع الدول الأعضاء بشأن عملية الإصلاح. وأوضحت قائلة إن اقتراح دمج إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، علاوةً على مواصلة التقدم المحرز في تقييم الجوانب السياسية والتشغيلية للبعثات السياسية الخاصة، ينبغي أن يمهِّد الطريق للنظر في الجوانب المالية ذات الصلة، وإن وفد بلدها يؤيد إنشاء حساب مستقل، وإنشاء دورة ميزانية سنوية، والاطلاع على حساب دعم البعثات السياسية الخاصة. وقد وصلت المناقشات المتعلقة بتلك المسائل في اللجنة الخامسة إلى طريق مسدود منذ ست سنوات، واستدركت قائلة إن وفد بلدها يأمل أن يسمح حُسن النية بإحراز تقدم. وختمت بيانها قائلة إن حكومة بلدها تؤيد تماما عملية السلام في كولومبيا، وستواصل المشاركة في تلك العملية الجديدة من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

٤٠ - **السيدة ريفيرا سانتشيز** (السلفادور): قالت إن السلفادور شرعت، منذ خمسة وعشرين عاما تقريبا بعد توقيع اتفاق سلام، في إجراء حوار سلام جديد يستهدف إشراك جميع أصحاب المصلحة في البلد. وتعلمنا تلك العملية، وإن لم تكن بعثة سياسية خاصة، عدة دروس مفيدة. ولا يمكن عزو الأسباب الجذرية للنزاعات إلى الخلافات الاقتصادية فحسب، بل يمكن عزوها أيضا إلى الخلافات الثقافية والعرقية والدينية والسياسية، حيث تؤدي الأخيرة خاصةً إلى اندلاع العنف. ولذلك، يشمل بناء السلام تعزيز ثقافة الحوار وتسوية النزاعات، التي بدونها غالبا ما تكون اتفاقات السلام قصيرة الأجل. وتحتاج البعثات السياسية الخاصة إلى دعم سياسي ومالي كافيين لتمكينها من الوفاء بولايتي حفظ السلام وبناء السلام المنوطتين بها بطريقة تكفل احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وقد زادت ميزانية هذه البعثات زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، وهي تؤدي إلى اختلالات في الميزانية العادية. وينبغي إنشاء حساب خاص ومستقل للبعثات السياسية الخاصة، مع تنفيذ عمليات الميزنة والتمويل والإبلاغ سنويا، من أجل ضمان الشفافية ومنع الاختلالات في الميزانية.

٤١ - وأضافت قائلة إن تحسين أداء البعثات السياسية الخاصة يتطلب أن تناط بها ولايات واضحة قابلة للتحقيق تأخذ في الاعتبار الوضع في البلد المعنيّ. ويتطلب الانتقال من بعثة سياسية خاصة إلى بعثة بناء سلام استراتيجية خروج واضحة تسمح للعناصر الفاعلة المحلية بتحمل المسؤولية عن السلام القابل للاستمرار والتنمية المستدامة. وتكتسي المشاورات التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلد المضيف، أهمية في سبيل إحراز تقدم والحيلولة دون ازدواجية الجهود. واستدركت قائلة إن الجمعية العامة لا تزال أكثر الهيئات تمثيلا بما يؤهِّلها لمناقشة قضايا السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وينبغي للدول الأعضاء أن تتوصل إلى

جميع القرارات المتعلقة بالسياسات الصادرة بشأن هذه البعثات بتوافق الآراء.

٤٢ - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يدعو الأمين العام إلى تعزيز الآليات التي تتيح للبلدان ذات الخبرات الإيجابية في بناء السلام أن تُطلِع عليها تلك التي تستضيف البعثات السياسية الخاصة حاليا. وقد أحرزت السلفادور تقدُّما من خلال عدة مراحل في عملية المصالحة الوطنية التي تنفِّذها، وهي على أهبة الاستعداد لإطلاع البلدان الأخرى على خبراتها، وترحب، في الوقت نفسه، بالمساهمات المتعلقة بكيفية التصدي للتحديات المتبقية في سعيها إلى بناء مجتمع سِلْمي وآمِن. وختمت بيانها قائلة إن بلدها يؤيد بقوة أعمال البعثة السياسية الخاصة في كولومبيا، وسيواصل العمل من أجل توطيد السلام والاستقرار في ذلك البلد.

٤٣ - **السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا): قالت إن ولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا قد انتهت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهو ما يمثِّل مَعْلَما رئيسيا لكلٍّ من بلدها والأمم المتحدة. وفي سبيل التغلب على العقبات المتأصلة في وضع حد للنزاع المسلح الذي دام أكثر من خمسة عقود، استُخلِصت دروسٌ عديدة تؤكد ضرورة دعم الجهود الرامية إلى تحديث ركيزة السلام والأمن في أعمال المنظمة.

٤٤ - وأضافت قائلة إن البعثة السياسية الخاصة الأولى وبعثة التحقق الجديدة كانتا نتاجا لعملية حدد معالمها الكولومبيون لصالح الكولومبيين بدعم كبير من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وقد تأكدت الحاجة إلى عملية مصممة خصيصا لتتلاءم مع الحقيقة الماثلة على أرض الواقع في القرارات والتقارير الصادرة عن كلٍّ من الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تسعى إلى تحديد أفضل المعايير لضمان قابلية السلام للاستمرار. وبناء السلام مهمة معقدة تصبح أكثر شمولا إذا شاركت فيها المرأة مشاركة نشطة، ذلك أن النساء والفتيات يؤدين دورا ذا أهمية في حالات التمرد، ويَكُنَّ المستفيدات من السلام في المناطق الريفية. ومن شأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أن يكون ذا أهمية في الاضطلاع بمبادرات بناء السلام والتصدي للتحديات المنبثقة عن مفاوضات السلام، ومنع نشوب النزاعات، وإقامة سلام دائم ومستقر. وقد بلغت نسبة عضوات البعثة السياسية الخاصة الأولى في البلد عشرين في المائة، حيث شاركن بصفتهن مراقبات مدنيات وعسكريات غير مسلحات، وهي من أعلى النسب في العالم.

٤٥ - ومضت تقول إنه لا بد من إدخال تغييرات على الجوانب التشغيلية في ركيزة المنظمة للسلام والأمن من أجل ضمان تحقيق الولاية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتابعت قائلة إن وفد بلدها يؤيد، لهذا السبب، إدماج السلام والأمن في الإصلاحات الإدارية من أجل منح المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية مزيدا من السلطة والاستقلال الذاتي. ولا بد من توفير ما يكفي من الأدوات الإدارية والموارد المالية والبشرية دائما على أرض الواقع. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إنشاء عملية لتقييم فعالية بعثات بناء السلام. ويمكن أن تكون للنتائج التي تحققها البعثة أهمية حاسمة في تصعيد النزاع أو استئنافه وفي صون السلام المستقر والدائم. ولا غنى عن الإصلاح المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين الأداء ومن أجل صون السلام والأمن الدوليين. ولجنة بناء السلام آلية مثالية لتعزيز الدبلوماسية الفعالة من أجل زيادة قدرة المنظمة على الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية والأخطار التي تهدد الاستقرار الدولي.

٤٦ - *تولت السيدة أوزغور (تركيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.*

٤٧ - **السيد إيلانغوفان** (الهند): قال إن عدد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الكبير يجسِّد الحالة الهشة للسلام والأمن العالميين. ويكاد يكون كل تلك البعثات منشورة في بلدان شهدت نزاعات مسلحة داخلية، وكثيرا ما تشارك فيها جهات من غير الدول، وهو ما يثبت التحوُّل الكبير في طبيعة عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة. وثمة اعتراف واسع النطاق بأولوية السياسة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، ويلزم اتباع نهج شامل إزاء الحفاظ على السلام من أجل تحقيق التكامل بين حفظ السلام والحلول السياسية، وتعزيز الحكم الرشيد، والتأكيد على التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وللتوصل إلى حلول دائمة، يجب أن تتسع العملية للجميع وأن تحترم مبادئ الحياد وموافقة الأطراف وسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية. ولا يمكن أن تنجح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا بالتزام جميع الدول الأعضاء ومسؤوليتها ومشاركتها. ومن المؤسف أن تظل صياغة السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة عملية يشوبها الغموض. ويجب أن تشارك الدول الأعضاء في صياغة الولايات وتجديدها من خلال مشاورات حقيقية وشفافة مع مجلس الأمن، وينبغي لإدارة الشؤون السياسية أن تنظم مزيدا من جلسات الإحاطة التفاعلية. ومن شأن الاستعراض الجاري لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان أن يستفيد من مساهمات الأعضاء الأوسع نطاقا.

٤٨ - وأضاف قائلا إن الترتيبات الحالية لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها تقوِّض فعالية تلك البعثات تقويضا خطيرا. ولئن كانت البعثات السياسية الخاصة أكثر آليات الأمم المتحدة استخداما لمعالجة الأزمات في جميع أنحاء العالم، فإنها غير مُدرَجة في

دورات الميزانية العادية للمنظمة. والميزانية العادية ضرورية للقدرات الأساسية في مجالي الوقاية والوساطة، وقد حان الوقت لإطلاق عملية لإنشاء حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة. فمن شأن تمويل احتياجاتها باتباع المعايير والمنهجية والمساءلة نفسها التي تُستخدَم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يحسِّن الشفافية في الميزانية.

٤٩ - **السيد زيندر** (سويسرا): قال إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا رئيسيا بوصفها إحدى أهم الأدوات الوقائية للمنظمة، في ظل تحوُّل المنظمة من الاستجابة إلى الوقاية في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها. واستدرك قائلا إنه يتعذر تحقيق السلام والأمن دون إعطاء أهمية متساوية لحقوق الإنسان والتنمية. واتباع نهج شامل ومستوعِب للجميع يحقق التكامل بين ركائز أعمال المنظمة الثلاث هو أفضل طريقة لإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود والحد من العنف. ومن هذا المنطلق، وجهت سويسرا و ٧٠ دولة عضوا أخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٦ نداءً إلى المجتمع الدولي لوضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات باستخدام صكوك من ركيزة حقوق الإنسان لأغراض الوقاية. وينبغي أن يعزِّز تنفيذها أوجه التآزر بين مختلف أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفيما يتعلق بترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها، من شأن إجراء تحسينات عملية من قبيل ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن يكفل إدارة تلك البعثات إدارة فعالة وزيادة فعاليتها، وتعزيز الشفافية، وتفادي الازدواجية، وتيسير الرقابة. وختم بيانه قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى إحراز تقدُّم كبير في هذا الصدد في سياق المناقشات المتعلقة بالإصلاح الجاري.

٥٠ - **السيد سوير** (فنلندا): تكلم أيضا باسم المكسيك، فقال إن البعثات السياسية الخاصة في صميم منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبنائه. وعلى هذا النحو، يجب أن تكون لديها القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها بفعالية، بحيث تكون الأمم المتحدة سريعة الاستجابة وذات كفاءة وفعالة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفنلندا والمكسيك ترحبان بتقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/72/357/Rev.1) وبتشديده على إحداث الطفرة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وتؤيدان بقوة أيضا زيادة التركيز على التمثيل المتساوي للمرأة والتكافؤ الكامل بين الجنسين. ومن المهم الإبقاء على أهداف التنمية المستدامة نصب العين، لأنها تربط بين أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالركائز الثلاث جميعها. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي ألَّا تُغفَل أعمال البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في المناقشات المتعلقة بإصلاح هيكل المنظمة للسلام والأمن.

٥١ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى أن قرارا قويا قد تحقَّق صدوره بالفعل في عام ٢٠١٦، فالتحديث الوحيد في مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة (A/C.4/72/L.10) كان تصويبا تقنيا، أي تعديل الحاشية ٦ للإشارة إلى التقرير المنقَّح في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/72/357/Rev.1. وحثَّ الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار، الذي يشكل أداة مهمة من أدوات السلام.

٥٢ - **السيد إيكيارا** (كينيا): قال إن كينيا تؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام، ومواصلة تركيزه على ترسيخ الدبلوماسية الوقائية في أعمال الأمم المتحدة. وتعلق كينيا أهمية كبيرة على منع نشوب النزاعات والوساطة على الصُّعُد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، على نحو ما تثبته أعمالها الرامية إلى تسوية النزاعات في المنطقة على مرّ السنين.

٥٣ - وأثنى على الأعمال الجارية التي تضطلع بها المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة وبعثاتها الميدانية. وتابع قائلا إن النمو المثير للقلق للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، يعني أنه يجب على الأمم المتحدة أن تتحلى بالمرونة والاستباق، حتى تتسم استجابتها بالفعالية. لذلك، يشكل إنشاء مكتب مُخصَّص هو مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خطوة في الاتجاه الصحيح. وينبغي للمكتب الجديد أن يعزز التعاون مع البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما في البلدان المتضررة من الإرهاب والتطرف العنيف. وتؤيد كينيا مبادرات الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن، والانتقال من نموذج رد الفعل إلى آخر يركز على الوقاية والحفاظ على السلام. وتعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وفيما بينها من شأنه أن يحد من التجزُّؤ وأن يساعد على ترسيخ الفكر الجديد.

٥٤ - ومضى قائلا إن نجاح البعثات السياسية الخاصة في صون السلام والأمن الدوليين يتوقف على التمويل المستدام والقابل للتنبُّؤ به وعلى التنسيق على جميع المستويات. والنجاح النسبي في الصومال خلال العام السابق شاهِدٌ على ما يمكن أن تحققه البعثات السياسية الخاصة عندما تعمل دولة ومنظمة دون إقليمية وأخرى إقليمية والمجتمع الدولي معا. واستدرك قائلا إنه لا يزال هناك الكثير مما يمكن تحقيقه بالتمويل المستدام الذي يمكن التنبُّؤ به، وباحتضان مؤسسات البلد السياسية الوليدة. وتؤدي الشراكات القوية بين البعثات السياسية الخاصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا حاسما في

الحفاظ على السلام؛ وعلاوةً على ذلك، من شأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا متوازنا عبر الركائز الثلاث أن يقضي على التجزُّؤ ويتيح المجال لإحلال السلام القابل للاستمرار.

٥٥ - **السيد ريفيرو روزاريو** (كوبا): قال إن البعثات السياسية الخاصة يجب أن تنشأ على أساس كل حالة على حدة في ظل تحليل الحالة في البلد المعنيّ. وينبغي أن تخضع للسياسات التي ترسمها بطريقة ديمقراطية الجمعيةُ العامة التي ينبغي أن تضطلع بدور حاسم في جميع المسائل المتعلقة بالإنشاء والتنفيذ والرصد. ويجب أن تكون لجميع البعثات ولاية واضحة وقابلة للتحقيق وذات أهداف واقعية، وأن تُوفَّر لها كذلك الموارد المادية والمالية الملائمة للحالة السائدة في الميدان.

٥٦ - واستطرد قائلا إن مواءمة البعثات السياسية الخاصة مع الحالة الماثلة على أرض الواقع في وقت إنشائها تستلزم أن تُجرِي الأمم المتحدة تحليلا شاملا بمشاركة جميع الدول الأعضاء. ويجب أيضا أن تمتثل البعثات امتثالا صارما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. واعتماد بعثات سياسية خاصة جديدة ينبغي ألَّا يؤثر على الميزانية العادية للمنظمة. بل ينبغي أن تُجري الجمعية العامة مناقشات شاملة للتوصل إلى آلية مختلفة لتمويل هذه البعثات، ربما على أساس المعايير والمنهجية والآليات نفسها المستخدمة في تمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء حساب مستقل. وعلاوةً على ذلك، ينبغي للأمين العام أن يُعِدَّ تقريرا سنويا عن البعثات السياسية الخاصة يُتَناول فيه الموضوع تناولا شاملا، مع ضمان الالتزام بالشفافية والمساءلة.

٥٧ - **السيدة هايلي** (إريتريا): قالت إن الجمعية العامة تؤدي دورا حاسما في صون السلام والأمن الدوليين عن طريق تقديم التوجيه إلى الأمانة العامة بشأن مسائل السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، التي تكتسي أهمية خاصة نظرا إلى الزيادة غير المسبوقة في عدد النزاعات المدنية. وينبغي للجمعية العامة أن تعقد بانتظام جلساتِ تحاوُر شاملة للجميع حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بتلك البعثات، وينبغي أن تكفل إنشاء البعثات وتنفيذها ورصدها من خلال المشاورات التي تُعقد وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ الحياد والموضوعية واستيعاب الجميع واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي للأمانة العامة أن تتواصل مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب قبل عقد تلك الجلسات وأن توفر لها المعلومات المهمة المفصَّلة. ويتعين أن يضع مجلس الأمن والأمانة العامة آراء الدول الأعضاء في الاعتبار عند إصدار ولايات البعثات السياسية الخاصة أو استعراضها. وختمت بيانها قائلة إن إريتريا تتطلع إلى أن تتلقى من الأمين العام تقريرا يتسم بمزيد من الشمول عن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز فعالية تلك البعثات وضمان شفافيتها وتمثيلها الجغرافي العادل.

٥٨ - **السيد سيكيتو** (اليابان): قال إن البعثات السياسية الخاصة أدوات قوية لمعالجة الطيف الواسع للنزاع برمته. ويمكن أن تشارك مشاركة وقائية، وهو ما يعزِّز الجهود الوطنية المبذولة في مجالات بناء السلام والأمن والإصلاح القضائي، وفي بناء المؤسسات. فعلى سبيل المثال، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بنجاح مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل نزع فتيل التوترات الانتخابية في غامبيا. وتكتسي البعثات السياسية الخاصة القدر نفسه من الأهمية في إدارة النزاعات والحفاظ على السلام؛ فعلى سبيل المثال، أيدت بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا اتفاق السلام التاريخي الذي أنهى نصف قرن من النزاع. وتتطلب جميع البعثات السياسية الخاصة دعما قويا من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، علاوةً على تولِّي البلدان المضيفة زمام الأمور على المستوى الوطني. ويستلزم نجاح البعثات السياسية الخاصة أن يُحسَن تصميم ولاياتها. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم أن يحدد مجلس الأمن الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع، وينبغي له أن يُجرِي استعراضات استراتيجية دورية جنبا إلى جنب مع عموم أعضاء الأمم المتحدة من أجل تقييم الأداء وتحديد الأهداف والمبادرات الواضحة لكل بعثة. وختم بيانه قائلا إن وفد بلده يؤيد خطة الأمين العام للإصلاح المتعلقة بهيكل المنظمة للسلام والأمن ومنظومتها الإنمائية.

٥٩ - **السيد ناصر** (ملديف): قال إن البعثات السياسية الخاصة أدوات قوية لدبلوماسية الأمم المتحدة، ولكنها تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات من الدول الأعضاء لتزويدها بالخبرة المطلوبة والرصيد المالي والسياسي والولايات الواضحة. وينبغي أن يكون بناء الدولة عنصرا رئيسيا في ولاية كلٍّ من البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام. وينبغي أن تبني هذه البعثات قدرة الدول على الحكم، أولا وقبل كل شيء، ثم قدرتها على إقامة نظام تترسخ جذوره في مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الشاملة للجميع. ويلزم أيضا تعزيز قدرة الدولة من أجل تطوير المؤسسات، وإيجاد رؤية مشتركة للبلد، وحشد الدعم لتلك الرؤية والمحافظة عليها. وينبغي أن يكون تمكين المرأة محور تركيز رئيسيا للبعثات السياسية الخاصة، بسبب تزايُد الأدلة التي تفيد أن المساواة بين الجنسين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والأمن تؤدي إلى زيادة فرص الحفاظ على السلام.

٦٠ - وأضاف قائلا إن الجهود التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة يجب أن تعكس فَهْما عميقا للشعب الذي تسعى إلى

مساعدته وتعاونا معه. ولئن كان التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر مهم، فيجب، في هذا الصدد، أن تحدد ولايات البعثات السياسية الخاصة على أساس أولويات البلد المضيف. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تكون واضحة ومتسقة ومصممة خصيصا لتلائم الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتفرد بها كل بلد مضيف، والتي تُقيَّم على أفضل نحو من خلال المشاركة المستمرة منذ إنشاء البعثات وحتى انتهائها. ومدى الدعم السياسي الذي تتلقاه البعثات السياسية الخاصة من الدول الأعضاء كثيرا ما يكون عاملا حاسما في نجاحها أو فشلها؛ ولذلك، تقف ملديف على أهبة الاستعداد للعمل مع الأمم المتحدة لضمان نجاح البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

٦١ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا تؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام، وإنها ترحب بمبادرته الرامية إلى إصلاح ركيزة السلام والأمن في المنظمة. واستدرك قائلا إن الأمين العام يحتاج إلى الدعم الكامل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولذلك، ينبغي أن يواصل التشاور مع الدول الأعضاء بشأن خطة الإصلاح، التي من شأنها أن تعزز الثقة. ومعالجة التجزُّؤ المؤسسي وضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أمر أساسي لضمان أن يكون منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صميم عمل المنظمة. وأعرب عن ترحيبه، في هذا الصدد، بالتزام الأمين العام بالإصلاح في المجالين الإداري والتنموي. وتابع قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى العمل مع الأمين العام بشأن الإصلاحات في المجالات التي تتطلب موافقة الدول الأعضاء، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالهياكل والتمويل.

٦٢ - وأردف قائلا إن على الأمم المتحدة أن تقوّي أواصر تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. والالتزام السياسي الذي قطعه الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية التابعة له بالاستجابة لحالات الأزمات وتحمُّل مخاطر أكبر من أجل إحلال السلام الإقليمي يضرب مثالا إيجابيا على تقاسُم الأعباء مع الأمم المتحدة وعلى تحقيق نتائج ملموسة بتكلفة أقل. والواقع أن زيادة التقدير للتكامل والمزايا النسبية للأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية من شأنه أن يُساعد إلى حد بعيد على التغلب على التحديات وكفالة إقامة شراكات أكثر دينامية استنادا إلى تفسير عملي ومَرِن للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولئن كان التوقيع مؤخرا على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن أمرا مشجِّعا، فلا يزال هناك مجال كبير للتحسين إذا أُرِيدت الاستفادة من كامل إمكانات الشراكة، بوسائل منها التحليل المشترك لحالات النزاع وبعثات التقييم المشتركة.

٦٣ - **السيد زايامان** (جنوب أفريقيا): قال إن البعثات السياسية الخاصة قد أصبحت أدوات لا غنى عنها لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وبنائه. وتنشر البعثات على أساس الموافقة الوطنية، وقد أثبتت قدرتها على نزع فتيل التوترات. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة، ثمة حاجة إلى تقوية الشراكات القائمة بينها وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا بمبادرات جعْل العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أكثر فعالية؛ ويشكل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن خطوة في الاتجاه الصحيح.

٦٤ - وتابع قائلا إن نظام تمويل البعثات السياسية الخاصة يجب أن يتحسن؛ وإنشاء حساب مستقل لن يؤدي إلى زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية فحسب، بل سيمنح البعثات السياسية الخاصة الاعتراف الذي تستحقه بوصفها أداة فريدة لحل النزاع. وينبغي أن تُموَّل تلك البعثات من خلال المعايير والمنهجية والآليات نفسها المستخدمة لتمويل عمليات حفظ السلام. وهذا من شأنه أن يجعل البعثات السياسية الخاصة أخفَّ حركةً في نشرها وفي تنفيذ ولاياتها.

٦٥ - **السيد هاتريم** (النرويج): قال إن منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها والحفاظ على السلام ينبغي أن تكون على رأس أولويات الأمم المتحدة، وأن البعثات السياسية الخاصة تستحق الدعم الكامل بوصفها أبرز جزء عملي من الجهود السياسية التي تبذلها المنظمة في الميدان، حيث تتجلَّى أهميتها بوضوح في مناطق مثل أفغانستان والجمهورية العربية السورية وكولومبيا. وخلال العقد الماضي، زاد الطلب على هذه البعثات نظرا إلى فعاليتها من حيث التكلفة في الميدان نسبيا. وخلص من ذلك إلى أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع إطار تمويل ودعم قوي وملائم للبعثات السياسية الخاصة، حتى وإن كان من شأن ذلك الحل أن يوفر موارد الأمم المتحدة، أمرٌ مؤسف.

٦٦ - وتابع قائلا إن وفد بلده يرحب باقتراح إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، ويشدد على ضرورة اتباع نهج كلي إزاء جميع أعمال المنظمة في مجالي السلام والأمن. والتزام الأمين العام بالإصلاح في المجالين الإداري والإنمائي، وكذلك مجالي السلام والأمن، أمرٌ مشجِّع. وختم بيانه قائلا إن النرويج تتطلع إلى الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء الأخرى بشأن كيفية زيادة فعالية البعثات السياسية

الخاصة واتساقها، وإلى العمل مع الدول الأعضاء من جميع المناطق دعما للإصلاحات الجارية.

٦٧ - **السيد كازي** (بنغلاديش): قال إن الأمين العام قد قدم حُجة مقنِعة لتحقيق المواءمة في ولايات البعثات السياسية الخاصة وأولوياتها في إطار برنامجه الوقائي وفي سياق الإصلاح الشامل. وأعرب عن ترحيب حكومة بنغلاديش بالتركيز على الميدان، وهو ما سيتوقف على تقديم الدعم الشامل للبعثات الميدانية، وزيادة تفويض السلطة إليها، وكفالة مساءلة الإدارة الميدانية. وأعقب ذلك بقوله إن البعثات السياسية الخاصة تحتاج إلى موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها لتعزيز مساهمتها في الحفاظ على السلام، وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إنشاء حساب مستقل ودورة ميزانية مستقلة لهذه البعثات. وينبغي أن تُولَى الأولوية للتحليل السياسي السليم، والإنذار المبكر، والخبرة التقنية، مع تعديل البعثات بعناية حسب السياقات القطرية. واستدرك قائلا إنه لا تزال هناك حاجة لمعرفة ما إذا كان مجلس الأمن يستخدم هذه البيانات بفعالية في صياغة سياسات لمنع نشوب النزاعات وتكرارها وتصاعدها. وينبغي الاستفادة على نحو أفضل من الدور المحسَّن المتوخَّى للجنة بناء السلام في الحفاظ على السلام من أجل معالجة هذه القضية.

٦٨ - واستطرد قائلا إن برنامج المرأة والسلام والأمن ينبغي أن يُعمَّم في البعثات السياسية الخاصة ذات الصلة، وينبغي بذل الجهود لضمان التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في تشكيل ملاك الموظفين في تلك البعثات. وينبغي تكرار الممارسات الجيدة التي اتُّبِعت في كولومبيا في سياقات مماثلة. وتمثل سلامة الموظفين وأَمْنهم في البيئات المتقلبة شاغلا مستمرا، وستتطلب بدورها استعراضا منتظما. وثمة حاجة إلى تخصيص اعتمادات في الميزانية لتمكين البعثات السياسية الخاصة من تنفيذ جهود التخفيف الملائمة والفعالة من حيث التكلفة في البيئات العالية المخاطر.

٦٩ - وأعرب عن أسف حكومة بلده لسحب منصب المستشار الخاص للأمين العام المعنيّ بميانمار في عام ٢٠١٦، وهو ما أدى إلى إعاقة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى العمل مع سلطات ميانمار في الأزمة الراهنة إعاقةً شديدةً. وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده يحث الدول الأعضاء، في ضوء التقارير التي أفادت أن قوات الأمن في ميانمار وجماعات العنف الأهلية في ولاية راخين الشمالية ترتكب جرائم بشعة منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، على اعتماد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/C.3/72/L.48) الذي ينص على تعيين مبعوث خاص للأمين العام معنيّ بالحالة في ميانمار. ويجب على جميع المعنيين العملُ على تيسير عودة جميع مَن أُرغِموا على النزوح قسرا إلى بنغلاديش عودةً آمنةً وكريمة وطوعية ودائمة إلى ديارهم أو مَواطنهم الأصلية في ولاية راخين، مع استعادة حق مواطنتهم وغيره من الحقوق. وتعيين مبعوث خاص يهدف إلى السعي إلى إيجاد حل سلمي لأزمة الروهينغيا الحالية، بما يتسق مع خريطة الطريق التي أعدتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين. والتضارُب بين أقوال الدولة المعنية وأفعالها واستمرار نزوح الروهينغيا إلى بنغلاديش المجاورة يدعوان المجتمع الدولي إلى استمرار انخراطه في الأمر.

٧٠ - **السيد بلخير** (ليبيا): قال إن بلده قد تعلم الكثير عن مواطن القوة والضعف في البعثات السياسية الخاصة من خلال خبرته الطويلة معها. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، منذ إنشائها في عام ٢٠١١، السلطات الليبية على إجراء انتخابات تشريعية ناجحة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ وقدمت إلى الكوادر الليبية التدريب في مجالات سيادة القانون وإزالة الألغام الأرضية وحقوق الإنسان. واستدرك قائلا إن البعثة لم تستطع أن تواجه تحديات معينة بالشكل المطلوب منها. وعلى الرغم من أن البعثة قد أُنشِئت عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١)، الذي ينص صراحةً على تولي زمام أمور البلد على الصعيد الوطني، فلم تراعِ البعثة هذا المبدأ بشكل صارم. وقد أصدرت البعثة عددا من التقارير دون التنسيق مع وزارة الخارجية الليبية والمؤسسات المعنية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، أصدرت البعثة تقريرا شاملا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حمل عنوانا كُتِب بأسلوب إعلامي مثير هو: "محتجزون ومجردون من إنسانيتهم: تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا"، وقد صِيغَ دون التشاور مع حكومة الوفاق الوطني، التي عادةً ما تتعاون البعثة معها بشكل مباشر.

٧١ - وأضاف قائلا إن انشغال البعثة المتزايد بقضية الظروف الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين تعكس حقيقة أن بعض موظفي البعثة منشغلون بأولويات حكومات بلدانهم وتداعيات الحالة الليبية على بلدانهم هم أكثر من انشغالهم بحالة حقوق الإنسان للشعب الليبي. بل إن البعثة لم تعالج حالة حقوق الإنسان في ليبيا في تقرير مخصص، تاركةً الموضوعَ للأمين العام ليتناوله في تقاريره. ومضى قائلا إن ولاية البعثة لا تعطيها منفردةً الحق في معالجة القضية الخطيرة المتمثلة في حالة حقوق الإنسان للمهاجرين غير النظاميين، الذين منحتهم حكومةُ بلده، إدراكا منها لشدة معاناتهم، كامل حقوقهم. واستدرك قائلا إن ممثلي البعثة قد ذهبوا بعيدا إذ اقترحوا حلولا للأزمة الإنسانية في بيانات مرتجلة أُدلِيَ بها أمام مجلس الأمن. وهذه الحلول الأحادية، التي تصدر وفق وجهة نظر من يديرون البعثة والدول التي تسعى إلى فرض أفكارها، تنتهك حقوق المهاجرين. وينبغي بدلا من ذلك التأني في معالجة الأسباب الجذرية لوجود المهاجرين في ليبيا.

والاتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية يمارس فيها تجار البشر نشاطهم من خلال عصابات منظمة عابرة للحدود الوطنية في بلدان العبور مثل بلده، وكذلك في البلدان الأصلية وبلدان المقصد.

٧٢ - وتابع قائلا إن استخدام البعثة تويتر وفيسبوك لنقل آرائها الرسمية إلى الجمهور قد أدى إلى تراجع ثقة الشعب الليبي في دور الأمم المتحدة في بلده. وينبغي للبعثة أن تعود إلى ممارستها السابقة المتمثلة في الإعراب عن الآراء المتعلقة بالمسائل المعقدة في بيانات رسمية مدروسة، من أجل تجنُّب المزيد من سوء الفهم والخلط المؤسِف بين الآراء الشخصية والمهنية في منشوراتها في وسائل التواصل الاجتماعي. وعلاوةً على ذلك، تتسم بعض تصرفات بعض كبار الموظفين بالبعثة بعدم الحيادية والنزاهة، وهو ما لم يُؤدِّ إلا إلى تعميق الهوة بين الشعب الليبي والبعثة.

٧٣ - واستطرد قائلا إنه يجب تجنُّب النهج الواحد المناسب للجميع إزاء دعم البعثات، بالنظر إلى أن كل حالة ومجتمع له خصوصياته. وينبغي للمشاركين في البعثات معرفة اللغة المحلية والخلفية الثقافية والتاريخية والاجتماعية والسياسية للدول التي تنشر البعثات السياسية فيها، إذ تستدعي تلك البعثات التواصل بين جميع الأطراف. وفي حالة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أدى الحاجز اللغوي وعدم مراعاة الأبعاد الثقافية والتاريخية والبنية الاجتماعية إلى حالات من سوء التفاهم بين البعثة والأطراف المحلية. فبعض مسؤولي البعثة لا يفهمون المجتمع الليبي، وغير قادرين على التواصل مع المواطنين بلغتهم. وينبغي للأمين العام أن يعد تقرير تقييم بمساعدة من أفرقة خبراء لتقييم أداء البعثات السياسية. وتحديد أوجه ضعف الآليات التي تستخدمها البعثات السياسية من شأنه أن يساعد إدارة الشؤون السياسية في صياغة استراتيجيات للتصدي للتحديات التي تواجهها. وختم بيانه قائلا إن ما عرضه وفد بلده من التحديات التي تواجه البعثة ومواطن ضعفها ينبغي ألَّا يُؤوَّل على أنه ينتقص من دور الأمم المتحدة أو الجهود التي تبذلها البعثة؛ والملاحظات المقدمة لا تهدف إلا إلى إبراز الصعوبات والدروس المستفادة في ضوء الظروف المعقدة والصعبة، على أمل الإسهام في نجاح البعثة.

البيانات التي أُدلِيَ بها في إطار ممارسة حق الرد

٧٤ - **السيدة يي** (ميانمار): قالت إن حكومة ميانمار قد جعلت من السلام والمصالحة الوطنية أولوية من أولويات جهودها الرامية إلى بناء الدولة منذ أن تولت المسؤولية. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية الراهنة في ولاية راخين، فإن الحكومة ملتزمة بتخفيف محنة هؤلاء الناس وضمان عودة السلام والأوضاع الطبيعية إلى المنطقة فورا. وهي تهدف إلى إبداء هذا الالتزام من خلال الأفعال لا من خلال دحض الانتقادات بالكلام. فمنذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في ولاية راخين الشمالية في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، أنشأت الحكومة لجنة وزارية لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وقد تحددت مهام معينة، منها عودة اللاجئين إلى وطنهم وتقديم المساعدة إلى العائدين؛ وإعادة توطين جميع النازحين وتأهيلهم؛ وإقامة السلام القابل للاستمرار وتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت الحكومة آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، وهي شراكة بين الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والشركاء في التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وأنشأت أيضا لجنة آلية مؤسسة الاتحاد، المقرر أن ترأسها مستشارة الدولة، للإشراف على عمل الآلية.

٧٥ - وأضافت قائلة إن من بين المبادرات الأخرى عمل حكومة ميانمار مع مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وحركة الصليب الأحمر، والبلدان المانحة للتعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية. وتعكف الحكومة كذلك على حصاد حقول الأرز التي تركها الذين لجؤوا إلى بنغلاديش، وقد طلبت إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة في حصاد المحاصيل وتجفيفها وتخزينها، حيث سيُحافظ عليها حتى عودة اللاجئين. وقد زار السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، البلد في الآونة الأخيرة، بما فيها ولاية راخين، والسيد هاوليانغ شو، المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآسيا والمحيط الهادئ، موجود في ميانمار في الوقت الحالي.

٧٦ - ومضت قائلة إن ميانمار أحد أقل البلدان نموا وفي المراحل المبكرة من عمليته الديمقراطية. وعلى الرغم من القيود المتعددة، بما في ذلك العديد من التحديات الموروثة، أحرز تقدما كبيرا في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها لصالح شعبه. وفي ذلك المنعطف المهم، لن تساعد اللهجة والنبرة غير البنَّاءتين في حل القضايا التي تواجهه. وستنفذ حكومة ميانمار، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، جميع التزاماتها بحسن نية ودون تقصير، وتدعو جميع الأطراف المهتمة إلى أن تكون جزءا من الحل لا جزءا من المشكلة.

٧٧ - **السيد كازي** (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يرحب بتجديد حكومة ميانمار التزامها بمعالجة أزمة الروهينغيا الحالية والعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي من أجل العودة الدائمة للروهينغيا الذين نزحوا قسرا إلى بنغلاديش وتأهيلهم. وما فتئت حكومة

بنغلاديش تعمل مع حكومة ميانمار بحسن نية، وستواصل ذلك. واستدرك قائلا إن الحكومة ترى، استنادا إلى التجارب السابقة، أنه دون مشاركة المجتمع الدولي سيكون من الصعب إحراز تقدم كبير في الجهود الثنائية. وقد تعززت هذه المخاوف مِن قبلُ في أعقاب المحادثات الأخيرة التي أُجرِيت على المستوى الوزاري بين الجانبين. فبعد الاتفاق على وثيقة ختامية مؤلفة من عشر نقاط، أُسقِطَ أهم عنصر متعلق بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين فيما يتعلق بعودة الروهينغيا، أو حُذِف في النسخة التي نشرتها حكومة ميانمار على وسائل التواصل الاجتماعي. غير أن حكومة بنغلاديش سوف تواصل العمل مع حكومة ميانمار لمعالجة الأزمة. وختم بيانه قائلا إن حكومة بلده كانت تفضل أن تسمع من حكومة ميانمار أنها ستمد يد التعاون إلى المبعوث الخاص المعنيّ بميانمار المقرر تعيينه ومع الآليات الأخرى الموجودة من قبلُ، وتعرب عن أملها في أن يكون الأمر كذلك بالفعل.

رُفعِت الجلسة الساعة ١٨:١٠.